

Distr.: General
16 May 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة السادسة

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠١٤

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها السادسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٤

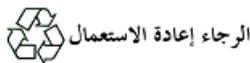
المحتويات

الصفحة

٣ الاستنتاجات المتفق عليها	أولاً -
٥ موجز الرئيس	ثانياً -
٥ البيانات الافتتاحية	ألف -
١٠ تقارير اجتماعات الخبراء	باء -
١٢ تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية: استحداث الوظائف عن طريق تنمية المشاريع	جيم -
٢١ تسخير التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية الشاملة للجميع	دال -
٢٣ تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة	هاء -
٢٦ مسائل أخرى	واو -
٢٧ المسائل التنظيمية	ثالثاً -
٢٧ افتتاح الدورة	ألف -
٢٧ انتخاب أعضاء المكتب	باء -
٢٧ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	جيم -
٢٨ اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية	دال -

المرفقات

٢٩ مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية	الأول -
٣٠ الحضور	الثاني -



(A) GE.14-03165 200614 270614



* 1 4 0 3 1 6 5 *

أولاً - الاستنتاجات المنفق عليها

(البندان ٤ و ٥ من جدول الأعمال)

١ - تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية: استحداث الوظائف عن طريق تنمية المشاريع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية،

وإذ تسلم بأن تنظيم المشاريع يمثل أحد أهم محركات استحداث الوظائف والنمو الاقتصادي، وأنه يكتسي أهمية حاسمة في تطوير قطاع نظامي نشط لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٦٧ المتعلق بمباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية، وإلى أهميته تنفيذه،

وإذ تحيط علماً بأن تنمية تنظيم المشاريع تتطلب نهجاً نظمياً، وأن الحكومات تضطلع بدور مهم في تشجيع تنظيم المشاريع وتعزيز بيئة تمكينية في هذا الشأن،

وإذ تعترف بأهمية إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع وفائدته في تقييم سياسات تنظيم المشاريع في الدول الأعضاء واستعراضها وتعزيزها،

وإذ تسلم بأن لسياسات تنظيم المشاريع دوراً في معالجة القضايا المتصلة بتشغيل الشباب، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتنمية الشاملة والمستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الأكثر شمولاً،

وإذ تنوه بإعداد وصلة وتأثير برامج ومبادرات معينة للأونكتاد، مثل برنامج تطوير ريادة الأعمال وجائزة سيدات الأعمال التي يقدمها، وبرنامج روابط الأعمال التجارية، والإطار التوجيهي المشترك بين الأونكتاد والكمونولث لتنظيم الشباب للمشاريع، ومشاريع التعاون الجاري مع المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومصرف التنمية الأفريقي، واتحاد شرق أفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،

١ - تعرب عن ارتياحها إزاء العرض الذي قدمته الأمانة لأحدث الاتجاهات والسياسات في مجال الاستثمار والمشاريع من أجل التنمية، وتدعو الأمانة إلى مواصلة رصد تلك الاتجاهات وتأثيرها في التنمية، وإعداد تقارير عن ذلك؛

- ٢- تتطلع إلى الإصدار القريب لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٤، وتطلب الاستمرار في إدراج استنتاجات هذا التقرير في أعمال بناء القدرات المستمرة التي يجريها الأونكتاد، والاستعانة بهذه الاستنتاجات في المناقشات المتعلقة بالسياسات التي تجريها منتديات وضع السياسات ذات الصلة، بما فيها منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤، فضلاً عن نشرها على نطاق واسع كإسهام في بناء القدرات وصياغة السياسات، وبخاصة في سياق أهداف التنمية المستدامة؛
- ٣- توصي بنشر إطار سياسات تنظيم المشاريع على نطاق واسع كإسهام في مساعدة واضعي السياسات على صياغة السياسات فضلاً عن توفير بناء القدرات؛
- ٤- تشجع الأونكتاد على الاستمرار في تعاونه بشأن برامج تنظيم المشاريع مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، ومواصلة تعزيزه هذا التعاون؛
- ٥- ترحب بإعداد استراتيجيات لتطوير ريادة الأعمال تستهدف الشباب، وتنفيذ برامج بناء القدرات ذات الصلة؛
- ٦- تشيد ببرنامج استعراضات سياسة الاستثمار، وثنى بنغلاديش، وجمهورية مولدوفا، ومنغوليا على إنهاء استعراضاتها بنجاح، وتؤكد مدى فائدة عملية استعراض النظراء الحكومية الدولية وتأثيرها الإيجابي في هذا الشأن؛
- ٧- تطلب إلى الأمانة أن تستمر في استخدام إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك بوصفه جزءاً لا يتجزأ من استعراض سياسة الاستثمار وآلية المتابعة الخاصة به، وتشجع بشدة البلدان الشريكة والمناحين الآخرين القادرين على ذلك على تقديم الدعم المالي للبرنامج.

٢- تسخير التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية الشاملة للجميع (البند ٥ من جدول الأعمال)

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية،

- ١- تسلّم بأهمية إسهام العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية وفي تحسين سبل معيشة الناس وتحقيق تنمية أكثر شمولاً، كما في حالة مبادرات الابتكار الشاملة، على سبيل المثال، التي تستطيع أن تسهم إسهاماً مباشراً في إحراز تقدم في مجالات مثل الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية؛
- ٢- تحيط علماً مع التقدير بفرصة استعراض التجارب العملية لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الشاملة، وتشدد في هذا الشأن على أهمية قيام البلدان بضمان بيئة

تمكينه لتطوير ابتكارات تلبى احتياجات ذوي الدخل المنخفض وغيرهم من الفئات الضعيفة أو المحتمل استبعادها، وتسلم بالدور الحاسم الذي تؤديه سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في هذا الشأن في تعزيز قدرة البلدان على استحداث ابتكار شامل مستدام؛

٣- تطلب إلى الأمانة أن تستمر في مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على تعزيز قدراتها الوطنية في ميدان العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك في مجال الابتكار الشامل، عن طريق تبادل الخبرات والتعلم المتبادل في ميدان سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع إجراء ما يتصل بذلك من بحوث بشأن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، واتخاذ مبادرات لبناء القدرات.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١- أدلى الأمين العام للأونكتاد بالبيان الافتتاحي. كما أدلى ببيانات ممثلو الوفود التالية: جمهورية تشاد باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ ومدغشقر باسم المجموعة الأفريقية؛ وترينيداد وتوباغو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وبنن باسم مجموعة أقل البلدان نمواً؛ والأردن باسم المجموعة الآسيوية؛ والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وبيلاروس باسم المجموعة دال؛ والفلبين؛ والصين؛ والولايات المتحدة الأمريكية؛ وباراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وإكوادور.

٢- وسلط الأمين العام للأونكتاد الضوء على الدور الرئيسي الذي تؤديه القضايا المتصلة بتنظيم المشاريع والابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، ومدى أهمية هذه المواضيع في وقت يناقش فيه المجتمع الدولي ويحدد خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

٣- ويستلزم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام خلق فرص العمل عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية. وشدد الأمين العام في هذا السياق على أهمية إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة الشركات الناشئة، في استحداث الوظائف في القطاع النظامي، وسلط الضوء على حاجة البلدان إلى تهيئة الظروف المواتية التي تسمح للشركات المحلية بالاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق التجارة والاستثمار.

٤- وأكد الأمين العام حاجة جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، الخاص منها والعام، إلى العمل معاً واعتماد التدابير اللازمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص المحلية والأجنبية على حد سواء من أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون الإسهام المحتمل من قطاع الشركات في تمويل الأهداف محل تحليل في تقرير الاستثمار العالمي المقبل الصادر عن الأونكتاد.

٥- وأكد أهمية التكنولوجيا والابتكار في التصدي للتحديات المتعددة المواجهة لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة شاملة ومستدامة بيئياً. وتسهم التكنولوجيا والابتكار إسهاماً كبيراً في تحسين سبل المعيشة في البلدان النامية، بالوصول إلى قطاعات عريضة من السكان لم يسبق بلوغها من قبل. وعلى الرغم من أن جزءاً من هذا قد حدث بفضل القطاع الخاص الذي يتزايد تقديمه لنطاق أعرض من الحلول المكيفة مع احتياجات المستهلكين المنخفضي الدخل، مثل مبادرة الخدمات النقدية المتنقلة، فلا بد من مواصلة استغلال إمكانية قيام مؤسسات الأعمال الخاصة باستحداث منتجات جديدة مكيفة مع احتياجات البلدان النامية.

٦- ومع تحول البلدان النامية إلى جهات مهمة منتجة للمعرفة التكنولوجية والابتكار التكنولوجي، ينشأ نقاش أوسع نطاقاً بشأن السياسات. وهكذا، يتعين على الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط البحثية والأكاديمية أن توحد قواها لاستحداث سياسات مناسبة، ومؤسسات أقوى، وبرامج تشجع تسخير التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة. وللجنة، في هذا السياق، دور قوي تؤديه في تقديم الآراء المستبصرة وأفضل الممارسات من أجل تحديد السياسات التي بوسعها تحسين دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٧- وأشارت جميع الأفرقة الإقليمية إلى اتجاهات وتوقعات الاستثمار التي يعلنها الأونكتاد، ملاحظة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الداخلة ارتفعت بنسبة ١١ في المائة في العام الماضي، فبلغت ما يقدر بـ ١,٤٦ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مستوى مشابه لمتوسط ما قبل الأزمة، وإن كان لا يزال أقل من الذروة المسجلة في عام ٢٠٠٧. كما أحاطت علماً بأن من المفترض أن ينمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مع تحسن التوقعات الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة. وبعد أن رحب ممثلو عدة مجموعات إقليمية بتسارع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، سلطوا الضوء على إمكانية إسهامه في تعزيز التنمية الاقتصادية وتضييق الفجوة في تمويل التنمية. وسلموا بأعمال الأونكتاد الأساسية في مجال بناء القدرات في إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أسهم في مواءمة البيانات وصياغة السياسات في البلدان النامية. وأكدوا بالمثل على ضرورة مواصلة الأونكتاد تحليل القضايا المتصلة بتشجيع الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة، وضرورة مناقشة اللجنة للسياسات المتعلقة بالاستثمار.

٨- وأدى الحذر حيال الانتعاش الوشيك لمستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن الاختلالات القائمة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين المناطق والبلدان والمناطق الفرعية، إلى تأكيد بعض الوفود على دور السياسات المناسبة. ورحبت جميع الوفود بالعمل الذي اضطلع به الأونكتاد في سياق برنامج استعراض سياسة الاستثمار. وبعد أن نوه ممثلو عدة مجموعات إقليمية بالعرض الذي قدمته الأمانة لثلاثة استعراضات لسياسة الاستثمار في أثناء دورة اللجنة الحالية، أشاروا إلى قيمة العملية في زيادة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وفوائده عن طريق توصيات ملموسة وموجهة نحو السياسات. وأبرز ممثلو بعض المجموعات

الإقليمية أهمية عمل الأونكتاد في تشجيع الاستثمار، بما في ذلك عن طريق ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر والتنظيم الإلكتروني من أعمال مستحدثة تركز على الأثر. وقد ثبت أن إطلاق إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة عامل رئيسي لتعزيز تأثير أعمال الأونكتاد في مجال التنمية. وشجع ممثل إحدى المجموعات الإقليمية المنظمة على مواصلة نشر التحليلات والاستنتاجات الواردة في إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة ما يتصل منها باتفاقات الاستثمار الدولية. وشجعت عدة وفود الأونكتاد بشدة على مواصلة نشر استنتاجاته وتوصياته المتعلقة بالسياسات في مجال الاستثمار وتنظيم المشاريع تحقيقاً للتنمية المستدامة.

٩- وأشار ممثلو مجموعات إقليمية عديدة إلى تنمية المشاريع وبناء القدرات بوصفهما عاملين رئيسيين لخلق فرص العمل وتحقيق النمو، وهنأوا الأونكتاد على إطار سياسات تنظيم المشاريع الذي أعده بوصفه وسيلة للتشجيع على تنظيم المشاريع وتعزيز القدرات الإنتاجية بغرض تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وأبرزوا قيمة هذه الأداة كأساس لتقييم واستعراض القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال في البلدان النامية، ودعوا الأونكتاد إلى مواصلة التشجيع على استخدامها.

١٠- وأشار ممثلو عدة مجموعات إقليمية إلى أن سياسات تنظيم المشاريع أساسية للتنمية، بما في ذلك عن طريق تأثيرها في توليد فرص العمل. وتقع مسألة تشغيل الشباب في بؤرة اهتمام النقاش. وبالإشارة إلى التحديات التي تعترض توليد فرص العمل، سلط معظم الوفود الضوء على دواعي القلق المتعلقة بالتحديات التي تؤثر في جموع الشباب، حيث إنهم يمثلون واحدة من المجموعات الرئيسية المتضررة من أزمة العمل الراهنة. ويمكن أن تكون للسياسات التي تستهدف تنظيم الشباب للأعمال وتعليمهم وتدريبهم، وكذلك تلك التي تروج لإضافة قيمة أعلى بتمكين الشباب، أهمية بالغة في تقديم الحلول. كما أن وجود استراتيجية لربط منظمي المشاريع والأعمال التجارية الصغيرة المحلية بسلاسل الإمداد العالمية يمكنه أن يدعم إدماج منظمي المشاريع الشباب في الأسواق العالمية. وأشارت عدة وفود في هذا السياق إلى أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد وتأثيرها، بما في ذلك عن طريق برامج ناجحة مثل برنامج تطوير ريادة الأعمال وبرنامج روابط الأعمال التجارية.

١١- واعترف ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بقيمة الإطار الذي وضعته شعبة الاستثمار والمشاريع، والذي يشجع التنمية المستدامة، والنمو الشامل، والاستثمار في قدرات الفقراء، ومن أجل الفقراء ومع الفقراء. وسلط الضوء على أهمية منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ بوصفه منبراً لمناقشة التحديات المتعلقة بالتنمية وإيجاد حلول مناسبة وملموسة لها. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى دور منتدى الاستثمار العالمي في سياق عملية الاستعراض الجارية لبرنامج عمل ألماني.

١٢- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع آخر التطورات في مجال الاستثمار وتنظيم المشاريع. فتشير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة إلى تزايد أهمية البلدان النامية بوصفها جهات متلقية ومصدراً للاستثمار الأجنبي في الوقت نفسه. وعلاوة على ذلك، فقد شهدت أيضاً التجمعات الإقليمية والأقليمية التي تشكل البلدان النامية أعضائها الرئيسيين زيادة كبيرة في تدفقاتها الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما شهدت التجمعات الإقليمية للاقتصادات المتقدمة انتعاشاً أبطأ. وكما أبرز ذلك العدد رقم ١٦ من مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية (*Monitor Trends Investment Global*)، سجلت الشركات المتعددة الجنسيات من الجنوب مستوى قياسياً من الاستثمارات الخارجة، بلغت نسبته ٣٩ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام ٢٠١٣. ويتزايد احتياز الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية لشركات منتسبة من البلدان المتقدمة في العالم النامي.

١٣- ولاحظ المدير أن وضع سياسات الاستثمار يقف في مفترق طرق يتفرع إلى مسارات متباعدة على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، تبدأ البلدان العمل بسياسات تحررية وتيسيرية جديدة، بينما يُلاحظ أن الحكومات تتوسع في الاستعانة بالسياسات الصناعية وتتحرى المزيد من الدقة في الانتقاء فيما يتعلق باشتراك الشركات الأجنبية في الصناعات الاستراتيجية. وعلى الصعيد الدولي، تباطأت حركة المفاوضات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية في صالح معاهدات الاستثمار الإقليمية. وأسهم هذا في تعقد التّظّم وتزايد المخاوف إزاء كيفية تعميم بُعد التنمية المستدامة في مفاوضات الاستثمار ونظام الاستثمار الحالي. ويتعلق تحد آخر بتزايد السخط من تسويات المنازعات بين المستثمرين والدول. فأكثر من نصف حالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول موجه للبلدان النامية، في حين أن اقتراب تاريخ انتهاء عدد من معاهدات الاستثمار الثنائية أو حلول موعد ما انتهى منها بالفعل يمكنه أن يشكل فرصة للتصدي لبعض هذه التحديات.

١٤- وأشار المدير كذلك إلى أن الاتجاهات الأخيرة في تنظيم المشاريع تكشف عن توقعات إيجابية للأعمال التجارية في البلدان النامية، حيث لا يزال منظمو المشاريع أكثر تفاؤلاً من نظرائهم في البلدان المتقدمة منذ حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية. ولهذا مغزاه نظراً لما ترتب على الأزمة الاقتصادية من تأثير قوي في العمالة، وبصفة خاصة بطالة الشباب.

١٥- وأكد ممثلو بعض المجموعات والوفود الإقليمية أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الرفاه الاجتماعي و/أو التقدم البيئي، وهي عناصر رئيسية للتنمية المستدامة. كما أكدوا دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تمكين البلدان النامية من إخراج البلدان النامية من الفقر.

١٦- وأعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وطلبت من المنظمة أن تواصل تقديم الدعم إلى البلدان النامية في هذا المجال.

١٧- وأشار ممثل لإحدى المجموعات الإقليمية إلى اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٤، وشدد على أهمية مواصلة هذا الحوار، بما في ذلك بشأن العلم والتكنولوجيا.

١٨- وأكد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية أهمية قيام البلدان النامية بتشجيع النمو والتنمية الشاملين والمستدامين. وينبغي اتخاذ العلم والتكنولوجيا والابتكار أدوات لتشجيع التنمية الشاملة، بما في ذلك بتحسين سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن يكون الوصول إلى المعلومات مكفولاً للجميع. بمن فيهم الفقراء والسكان المحرومون.

١٩- وأعاد ممثلو بعض المجموعات والوفود الإقليمية التأكيد على نقطة أثارها الأمين العام للأونكتاد في أثناء الافتتاح، مشددين على أهمية إدراج العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠- وعرض ممثلو بعض المجموعات الإقليمية مبادرات إقليمية ووطنية أدمجت العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطط التنمية، فضلاً عن مبادرات شاملة تتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، أسهمت في التعجيل بتحقيق التنمية. وأكدوا أهمية الأونكتاد في تيسير الحوار بشأن هذه المسألة، وطلبوا من المنظمة أن تواصل تيسير تبادل أفضل الممارسات بشأن مبادرات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢١- وتحدثت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات أمام اللجنة عن دور سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر شمولاً. وعرضت مفهوم الابتكار الشامل، وهو مفهوم جديد يتزايد الاعتراف به لما له من قدرة على مساعدة البلدان في تحقيق التنمية العادلة والمستدامة والشاملة ذات الأهمية الكبرى لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولكي يساعد الابتكار في سد الثغرات، ينبغي أن يتجاوز بلوغ القلة إلى إفادة الكثرة.

٢٢- وسلطت الضوء أيضاً على الفرص الجيدة للنمو الاقتصادي التي تمثلها الأسواق المنخفضة الدخل للشركات في البلدان النامية. فالقطاع المنخفض الدخل يمتلك، بشكل إجمالي، إمكانات قوية يمكن استغلالها، ويشكل فرصة مرجحة لجميع الأطراف فيما يتصل بالابتكار الشامل، يتعين اغتنامها.

٢٣- وتؤدي السياسات والمؤسسات دوراً أساسياً في إتاحة بيئة تمكّن من استحداث ابتكارات شاملة وتنفيذها ونشرها. وأكدت المديرة بذلك أهمية تصميم سياسات مبتكرة شاملة تراعي أولاً خصائص الفقراء والضعفاء، وثانياً إرساء حوافز وآليات يمكنها حفز مشاركة القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.

٢٤- وأشارت إلى أن سياسات الابتكار الشاملة تشكل مجموعة فرعية من سياسات ابتكار أوسع تهدف إلى تحقيق التنمية. وتمثل بذلك استكمالاً للسياسات الصناعية وجهود

التحول الهيكلي. وأحاطت اللجنة علماً في هذا الشأن بأن تقرير التكنولوجيا والابتكار التالي سيركز على كيفية تعزيز الابتكار للتنمية الصناعية. كما أحاطت اللجنة علماً بأعمال الشعبة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ونوع الجنس، وشمل ذلك منشوراً صدر مؤخراً بشأن تمكين منظمات المشاريع بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات^(١) وتقريراً مقبلاً عن كيفية مساعدة العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحسين سبل معيشة النساء^(٢).

٢٥- وسلط الضوء أيضاً على الفرص المهمة التي يمكن أن تهيئها اللجنة لتلاقح الأفكار بين مختلف المواضيع ومجالات العمل. وسوف تُعقد الدورة المقبلة للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في حنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، وستتناول موضوعين رئيسيين للمسائل التي يدور النقاش بشأنها حالياً في الأونكتاد، هما العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

٢٦- وأشارت إلى أنه سيجري أيضاً في أثناء انعقاد لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية استعراض السنوات العشر للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وسيهيئ الاجتماع الفرصة لمناقشة التقدم المحرز والتحديات التي اعترضت تنفيذ نتائج القمة العالمية خلال العقد الماضي.

باء- تقارير اجتماعات الخبراء

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن دورته الثانية، ١٩-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤ (البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

٢٧- عرض رئيس اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة التقرير عن دورته الثانية. وأبرز التقرير أهمية نجاح سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في اعتماد نهج تنظيمية تراعي كامل نظم الابتكار الإيكولوجية للبلدان النامية. كما شدد على ضرورة التنسيق الحكومي، وثقافة تقييم السياسات، والاستمرارية في تنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفيما يتعلق بدور شبكات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، أبرز الاجتماع إمكانات هذه الشبكات في تعزيز القدرة على وضع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية. ودارت بين الخبراء مناقشة مستفيضة بشأن التحديات التي تعترض نقل التكنولوجيا بنجاح في البلدان النامية وما يترتب على ذلك من آثار في وضع السياسات. وجرى التمييز

(١) UNCTAD/DTL/STICT/2013/2.

(٢) UNCTAD/DTL/STICT/2013/3 (لم يصدر بعد).

بين النجاح في نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان والنجاح في تطبيق التكنولوجيات المنقولة لاستحداث ابتكارات محلية. وناقش الخبراء دور العمليات الحكومية الدولية في تدفقات نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي، وبخاصة من حيث اتصالها بتأثير التكنولوجيا على التنمية وضرورة اعتبار التكنولوجيا واحداً من مكونات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واتفق الخبراء على ضرورة اتباع نهج سياسي متكامل يشمل سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، والسياسات الصناعية، والسياسات التعليمية، وغيرها. ورحبوا بالفرصة التي أتاحتها الاجتماع لتبادل الخبرات والتعلم المتبادل، وبحثوا في هذا الشأن الدور الذي يمكن أن يضطلع به الأونكتاد في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢٨- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/6.

٢- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثلاثين، ٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٢٩- قدم رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته الثلاثين التقرير عن أعمال الدورة إلى اللجنة. وذكر أن المناقشات ركزت على موضوعين رئيسيين هما (أ) القواعد الأساسية لتقديم الشركات تقارير عالية الجودة، وبخاصة المعلومات الواردة من البلدان بشأن تطبيقها لأداة تطوير المحاسبة والتحديات في مجال تنمية الموارد البشرية، و(ب) استعراض الممارسات الجيدة في تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، أي المبادرات التنظيمية والمتعلقة بأسواق الأوراق المالية.

٣٠- وقال فيما يتعلق بأداة تطوير المحاسبة التي أعدها الأونكتاد مؤخراً إن الأداة تساعد البلدان في تقييم مستوى تطور هيكلها الأساسية المعنية بالمحاسبة من أجل إعداد الشركات تقارير عالية الجودة، وتشجعها على إعداد خطط عمل بغرض إدخال تحسينات إضافية في هذا المجال. وناقشت الدورة الثلاثون المعلومات الواردة بشأن الاختبارات التجريبية للأداة التي جرت في الاتحاد الروسي، وإكوادور، وأوكرانيا، والبرازيل، وبلجيكا، وكينيا، وهولندا تحضيراً للاجتماع. وأشار الرئيس إلى أن فريق الخبراء أكد مرة أخرى مدى الفائدة العائدة من أداة تطوير المحاسبة في تقييم الترتيبات التنظيمية والمؤسسية والمتعلقة بالقدرات البشرية وفي تحديد الثغرات بالقياس المرجعي على المعايير والمدونات المعترف بها عالمياً. وكانت النتيجة أن أعلنت عدة بلدان عن اهتمامها بإجراء عمليات التقييم باستخدام أداة تطوير المحاسبة. وطلب فريق الخبراء من الأونكتاد أن يجري بحثاً بشأن الممارسات الجيدة في تقديم التقارير العالية الجودة، مع التركيز على آليات الرصد، والإنفاذ، والامثال. وعرض أيضاً رسماً بيانياً عنكبوتياً أعد باستخدام البيانات المجموعة من اختبارات أداة تطوير المحاسبة، وأوضح أنه يوفر لمحة سريعة للوضع الراهن ومدى تقدم التحسينات المحرزة في مجال تقديم الشركات للتقارير على الصعيد الوطني. وأوضح كذلك أن أداة تطوير المحاسبة الإلكترونية، وهي منصة على الشبكة

العالمية، متاحة لبعض الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالتحديات التي تعترض تنمية الموارد البشرية، دعا فريق الخبراء الأونكتاد إلى النظر في إجراء تحديثات مناسبة لمنهج المحاسبة النموذجي الذي وضعه الأونكتاد. كما طلب أعضاء فريق الخبراء من الأونكتاد أن يبحث التحديات التي نشأت عند تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأوصوا الدول الأعضاء بممارسات جيدة لكي تنظر فيها.

٣١- ومن المواضيع الأخرى التي نوقشت في أثناء الاجتماع عرض دراسات الحالات المتعلقة بالإفصاح في حوكمة الشركات الذي قدمته البرازيل ومصر والدول المشمولة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقدم أيضاً عرض لأحدث التطورات التي جرت في ترينيداد وتوباغو.

٣٢- وسلط الرئيس الضوء على الأنشطة الرئيسية التي قام بها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ منذ عقد الدورة الأخيرة للجنة، وشملت (أ) عقد الدورة الثلاثين؛ (ب) عقد جلسات افتتاحية ومناقشات مع أصحاب المصلحة كجزء من تطبيق أداة تطوير المحاسبة في الاتحاد الروسي، وإكوادور، وبلجيكا؛ (ج) تنظيم حلقة عمل تقنية بشأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (د) عقد اجتماع خبراء مخصص بشأن أساليب ووسائل تحسين أداة تطوير المحاسبة؛ (هـ) تنظيم حفل تقدير للرؤساء السابقين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل؛ (و) عقد اجتماع بشأن التحديات التي تعترض تنمية الموارد البشرية وتقديم مقترحات لتتقيد منهاج المحاسبة النموذجي؛ (ز) عقد اجتماع لفريق استشاري بغرض المضي قدماً في إعداد مشروع التوجيهات من أجل أسواق الأوراق المالية وواضعي السياسات بشأن مبادرات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة؛ (ح) إجراء مشاورات افتراضية مع أكثر من ٢٠ خبيراً لإثراء مذكرة القضايا المتعلقة بالتحديات التي تعترض تنمية الموارد البشرية التي صيغت من أجل الدورة الثلاثين لفريق الخبراء.

٣٣- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/68.

جيم- تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية: استحداث الوظائف عن طريق تنمية

المشاريع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

الجزء الرفيع المستوى

٣٤- ركز الجزء الرفيع المستوى على تطوير ريادة الأعمال، وبخاصة استحداث الوظائف للشباب. وأظهر كيف يمكن لتمكين الشباب من بدء أنشطة أعمالهم التجارية ومساعدتهم في النجاح أن يسهما في إخراجهم من سوق العمل، وما يترتب على هذا من احتمال توليد وظائف لغيرهم. وقد نُظِم الجزء الرفيع المستوى في شكل فريق نقاش. وتضمن أعضاء

أولهما، وهو فريق النقاش الرفيع المستوى لواقعي السياسات، السيدة الأولى لإثيوبيا، ووزير التجارة والصناعة في غانا، ووزير الشباب والرياضة في زامبيا، ووزير شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاد الاجتماعي والحرف اليدوية في الكاميرون، ونائبة الأمين العام للكمونولث. وتضمن أعضاء ثانيهما، وهو فريق نقاش من الممارسين الذين ناقشوا الممارسات الجيدة في تنفيذ برامج تنظيم الشباب للمشاريع، مدير الشبكة الدولية لتعزيز القدرات المالية للأطفال والشباب في هولندا، ومدير منظمة أوغندا لمؤسسات الأعمال، وأحد منظمي المشاريع الشباب من المستفيدين من المشروع في أوغندا، ورئيس ونائب المسؤول التنفيذي لمركز تطوير الأعمال في الأردن.

٣٥- واعترف مدير شعبة الاستثمار والمشاريع، متكلماً باسم الأمين العام للأونكتاد، بظاهرة التضخم الشبابي الديمغرافية الحالية التي لم يسبق لها مثيل، وعدم كفاية الوظائف لجميع الشباب الداخلين إلى سوق العمل في السنوات القادمة. فوفقاً لمنظمة العمل الدولية، يوجد ٧٣,٤ مليون شاب عاطل عن العمل حالياً في العالم - أي ٤٠ في المائة من إجمالي العاطلين. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، سيبلغ ١٢١ مليون شاب السادسة عشرة من عمره كل سنة، وسيبحث ٨٩ في المائة منهم عن عمل في المناطق النامية. وإدراكاً لهذه التحديات، واستجابة للفقرة ٣١(هـ) من ولاية الدوحة، اشترك الأونكتاد في تطوير تنظيم الشباب للمشاريع. ويعتقد الأونكتاد أنه يتعين وضع إطار مخصص لسياسات تنظيم الشباب للمشاريع على وجه السرعة في ضوء بطاقة الشباب في جميع أنحاء العالم وإمكانية إسهام تنظيم الشباب للمشاريع في استحداث الوظائف والنمو الشامل.

٣٦- وقدم المدير، في هذا الشأن، الخطوط العريضة لتعاون الأونكتاد مع وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٢ المتعلق بمباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية وشركته مع منظمات مثل الكمونولث لتعزيز تنظيم الشباب للمشاريع. وبصفة خاصة، عمل الأونكتاد والكمونولث معاً على تكييف إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع مع احتياجات الشباب الخاصة، ويشمل ذلك ستة مجالات رئيسية للسياسات: (أ) تصميم استراتيجية متكاملة لتنظيم الشباب للمشاريع؛ (ب) تهيئة بيئة تمكينية للشباب؛ (ج) إدماج تنظيم الشباب للمشاريع في التعليم؛ (د) تعزيز التكنولوجيا والابتكار من أجل الشباب وفيما بينهم؛ (هـ) ضمان إتاحة الخدمات المالية للشباب؛ (و) تعزيز إقامة الشبكات من أجل الشباب وفيما بينهم.

٣٧- وعرضت سيدة إثيوبيا الأولى التدابير السياساتية التي اتخذتها حكومة إثيوبيا لتمكين الشباب. ونتيجة لهذه الجهود، بما فيها إنشاء أكثر من ٥٠٠ مدرسة للتدريب التقني والمهني في أنحاء البلد، ارتفع كل من عدد مؤسسات الأعمال المملوكة للشباب وقدراتها الإنتاجية ارتفاعاً كبيراً في البلد. وذكر وزير التجارة والصناعة في غانا المندوبين بأن الشباب يمثلون قادة المستقبل، وتناول الحاجة إلى تشجيع التغيير وتمكين الشباب بتيسير سبل وصولهم إلى الخدمات المالية وتنمية المهارات بوسائل مثل إنشاء صناديق لدعم تنظيم الشباب للمشاريع.

وأكد وزير الشباب والرياضة في زامبيا أن الشباب يمثلون قوة دينامية يمكنها أن تعطي دفعة لاستحداث الوظائف والابتكار بتوليد حلول تتعلق بتنظيم المشاريع لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية العالمية الحالية. وتحدث وزير شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاد الاجتماعي والحرف اليدوية في الكاميرون عن الاتجاه الإيجابي المتمثل في اختيار منمي المشاريع الشباب للمتعاونين معهم من بين أصحاب نفس الفئة العمرية، وطلب مساعدة الأونكتاد في إعداد نظام متكامل لدعم منظمي المشاريع الشباب، يشمل تنفيذ برنامج تطوير ريادة الأعمال في البلد.

٣٨- وسلمت نائبة الأمين العام للكمونلث بالشراكة المنتجة بين الكمونلث والأونكتاد، التي أسفرت عن التنفيذ المشترك لإطار توجيهي لسياسات تنظيم الشباب للمشاريع. وبيّن خطابها الرئيسي السمات الأساسية لبرنامج الكمونلث للشباب وتركيزه على مجالات المشاركة والبيئة التمكينية وتنظيم المشاريع، وأكد الخطاب الدور الذي تستطيع أن تؤديه الحكومات أو الذي ينبغي لها أن تؤديه في ضمان الاعتراف بجميع العقبات والحوجز التي يواجهها منظمو المشاريع الشباب وضمان معالجتها. ومن بين سبل تحقيق التآزر بين السياسات إنشاء هيئة عليا مكلفة بالتنسيق بين الوزارات، وضمان توافر سياسات تنظيم الشباب للمشاريع لبلد ما مع سياسات التنمية الأخرى. وينبغي أيضاً لأي سياسة فعالة لتنظيم المشاريع أن تقترن باستراتيجية منسقة تنسيقاً جيداً، تحدد الجهات الفاعلة والمؤسسات الرئيسية المكلفة بدفع السياسة إلى الأمام، في كل من القطاعين العام والخاص.

٣٩- ونوه المندوبون بمجودة الإطار التحليلي الذي يوفره إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع والمذكرة المتعلقة بتنظيم الشباب للمشاريع التي أعدت من أجل الاجتماع (TD/B/C.II/24). وأبرزت المذكرة أهمية تحسين البيئة الطبيعية لتنظيم الشباب للمشاريع، وصياغة استراتيجية على الصعيد الوطني لتنظيم الشباب للمشاريع. واعتمدت المذكرة على خبرة الأونكتاد في هذا المجال، فضلاً عن الدروس المستفادة من برامج تنظيم الشباب للمشاريع الموحدة في جميع أنحاء العالم.

٤٠- وأبرز عدة مندوبين أهمية إشراك الشباب والاعتراف بهم على كافة مستويات تصميم السياسات وصياغتها وعملية تنفيذها، مع إيلاء عناية خاصة للمنظور الجنساني والتعاون مع القطاع الخاص. وذكر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن دعم الشباب في المشاركة المدنية يشكل ركيزة أساسية للاستراتيجية الأوروبية للشباب، حيث إنه يؤدي إلى مشاركة الشباب الفعلية في جميع مراحل عملية وضع السياسات، ويوازن بين حقوقهم ومسؤولياتهم، ويؤدي إلى مبادرات تحدد أهدافها بشكل أفضل. وعرضت مديرة الشبكة الدولية لتعزيز القدرات المالية للأطفال والشباب مبادرة شركات الشباب (Youth-Co)، وهي مبادرة أعدت مؤخراً بهدف بناء أكبر مجتمع لشباب منظمي المشاريع في العالم. وهذا المنبر الإلكتروني المصمم من أجل الشباب والمعد والمدار بواسطتهم يستهدف منظمي المشاريع الشباب في مختلف المراحل،

من بدء العمل التجاري وتشغيله إلى تنميته. ويتضمن ست ركائز: مدونة، ومكتبة ودورات على الإنترنت، وتدريب، وتمويل، ومنتدى، وتغيير للسياسات. ويهدف المنبر إلى بلوغ ١٠ ملايين من منظمي المشاريع الشباب بحلول عام ٢٠٢٠.

٤١- وحث بعض المندوبين على أن يكون تنظيم الشباب للمشاريع جزءاً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأبرزوا أهمية إدراج تنظيم المشاريع وبناء الثقة في النفس والقدرة على التكيف والتغلب على الخوف من الفشل في المناهج الدراسية للشباب. ومما له أهمية مماثلة اعتماد نمط التفكير في التعلم المستمر، بما في ذلك التعلم من الإخفاقات الشخصية. وشدد ممثل إحدى المنظمات الدولية على أهمية التركيز على تنمية المهارات الشخصية لمنظمي المشاريع بصورة منفصلة عن المهارات التقنية، فضلاً عن ضمان التنسيق الفعال على الصعيد الوطني، وفيما بين المؤسسات على الصعيد الدولي. وشكلت شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة مثلاً إيجابياً. ومن الأمثلة الأخرى على الشراكة، منتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد المزمع عقده والذي سيستعرض أيضاً كيفية جعل سلاسل القيمة العالمية شاملة للجميع، بما في ذلك النساء والشباب.

٤٢- واعترفت وفود عديدة بإسهام برنامج تطوير ريادة الأعمال للأونكتاد في التنمية المستدامة، بما في ذلك الفرص المقدمة للشباب. وتحدث مندوبون من برنامج تطوير ريادة الأعمال في أوغندا عن برنامج ناجح لتنظيم الشباب للمشاريع قدم تدريباً لأكثر من ٣٥ ٠٠٠ شاب أوغندي منذ عام ٢٠٠٧، ملهماً ثلاثة أرباعهم ببدء أعمال تجارية وتوليد عائدات في غضون ثلاثة أشهر. وبقيادة منظمة أوغندا لمؤسسات الأعمال، النظير المحلي لبرنامج إمبرتيك التابع للأونكتاد، تستطيع منهجية أداة إنشاء الأعمال التجارية والمشاريع أن تقدم دورات تدريبية مدتها خمسة أيام لعدد يصل إلى ٦٠٠ شاب. ويحقق التدريب، من خلال معالجة العوامل المشتركة الخمسة التي تحد من مبادرة الشباب بتنظيم المشاريع، بناء الثقة الداخلية ويوفر أدوات عملية لبدء العمل التجاري. وشرحت إحدى منظمات المشاريع كيف بدأت، بوضع الأسس السليمة والتماس المعرفة طوال المسيرة من المديرين والشركاء.

٤٣- وأبرز أحد ممثلي مركز تطوير الأعمال بالأردن أهمية مواجهة مناهج التفكير والتصورات والحوافز الثقافية بين منظمي المشاريع الشباب أنفسهم، والأهم من ذلك، بين أولئك الذين ينبغي أن يضطلعوا بدور رائد في تقديم الدعم إليهم، بما في ذلك الأسر، ومعلمو المدارس، وأساتذة الجامعات، فضلاً عن القطاع العام. وقد أشرك المركز بنشاط عدة مؤسسات أكاديمية وجامعات ومعاهد في الأردن، في الحصول على وحدات التدريب على تنظيم الأعمال التي قدمها مدربون معتمدون من برنامج إمبرتيك كجزء من مخططات اعتمادها. واعتُبرت الثقافة والفجوة بين الأجيال حاجزين حاسمين يتعين التغلب عليهما لتدعيم تنظيم المشاريع. وأعاد مندوب آخر تأكيد هذه النقطة.

- ٤٤ - وعرض أحد المندوبين تجربة في تنفيذ تدابير لدعم تنظيم الشباب للمشاريع، وبخاصة أفضل الممارسات المستمدة من برنامج "مختبر الابتكار (Innovalab)" في المكسيك، لتشجيع على تشغيل الشباب بتحسين مهاراتهم في تنظيم المشاريع. وأكد بعض المندوبين الآخرين أهمية الاستثمار في القطاعات الخضراء التي تهيئ إمكانات كبيرة لاستحداث الوظائف، وبخاصة في المنطقة الأفريقية، ويشمل ذلك التدابير المبينة في قرار الجمعية العامة ١٧٣/٦٥ بشأن السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر. وأشار مندوبون إلى أهمية التفرقة بين جموع الشباب المختلفة مثل شباب المناطق الريفية، والنساء والفتيات، والشباب في الاقتصاد غير النظامي. وذكر مندوب آخر أن مذكرة تفاهم للتعاون بين الأونكتاد ووكالة ConQuito، وهي سلطة محلية تهدف إلى تعزيز الاقتصاد في إكوادور، قد وقعت فصار برنامج إمبرتيك في إكوادور هو المركز الخامس والثلاثين الذي انضم إلى شبكة إمبرتيك. وأفاد أيضاً عن إقامة تحالف بين القطاعين العام والخاص للعمل بالتعاون مع الأونكتاد على وضع سياسة تتعلق بتنظيم المشاريع. وشدد مندوبون على أهمية استمرار الأونكتاد في العمل في هذا الميدان.
- ٤٥ - وأخيراً، أعلن الأونكتاد أسماء المرشحات العشر اللاتي وصلن إلى التصفيات النهائية لجائزة سيدات الأعمال، وهي واحدة من أبرز المبادرات الرامية إلى تشجيع تنظيم المشاريع، وبخاصة تنظيم النساء للمشاريع. وستقام النسخة الرابعة لمنح هذه الجوائز في جنيف يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في أثناء عقد منتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد.

استعراض سياسة الاستثمار لبنغلاديش

- ٤٦ - نظر الاجتماع في استعراض سياسة الاستثمار لبنغلاديش (UNCTAD/DIAE/PCB/2013/4).
- ٤٧ - أشار الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى التقدم الكبير الذي أحرزه البلد على طريق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسلم بما يتيح البلد من إمكانات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون البلد قد أصبح مركز تصنيع جديداً في آسيا عن طريق التوسع في إدماج الصناعات الوطنية في الاقتصاد العالمي. وأشار الأمين العام إلى أن بنغلاديش تعتبر الاستثمار وسيلة لتحقيق التنوع والتحديث الاقتصادي، وللتصدي لتحدياتها المتعلقة بالتنمية. ويعبر طلب استعراض سياسة الاستثمار، في هذا السياق، عن رغبة البلد في إقامة بيئة استثمار ناجحة من أجل اجتذاب المستثمرين الأجانب وتنمية القطاع الخاص المحلي.
- ٤٨ - وعرض وزير الصناعة وجهة نظر حكومة بنغلاديش، وذكر أن استعراض سياسة الاستثمار مهد الطريق لتأكيد آراء مهمة في تشجيع الاستثمار في بنغلاديش، ويشمل ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المشتركة، تمشياً مع أهداف النمو الوطني والتنمية للبلد. ومن شأن تحقيق إمكانات البلد في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد الحكومة على

بلوغ الهدف الرؤيوي المتمثل في الخروج من وضع أقل البلدان نمواً، والتحول إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١.

٤٩- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع بالأونكتاد الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لاستعراض سياسة الاستثمار لبنغلاديش. وقد حدد استعراض سياسة الاستثمار ركيزتين للعمل هما التصدي للمسائل التنظيمية التي تؤثر في الاستثمار، وتحسن الهياكل الأساسية للتنمية المستدامة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى الجانب التنظيمي، اتبع استعراض سياسة الاستثمار المبادئ التوجيهية التي وفرها إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الذي وضعه الأونكتاد، ودعا إلى تحديد شروط الاستثمار بوضوح وشفافية مع توسيع نطاق قانون الاستثمار لعام ١٩٨٠ وإعادة النظر في الوظائف التنظيمية لمجلس الاستثمار. ومن المجالات الأخرى التي يمكن أن يكون الإصلاح فيها مفيداً لتنمية البلد تيسير الأعمال التجارية في الأراضي والسياسات الضريبية، وتنمية المهارات ونقل التكنولوجيا، والسياسات التجارية في سياق سلاسل القيمة العالمية (وبخاصة في قطاع المستحضرات الصيدلانية). كما عرض استعراض سياسة الاستثمار استراتيجية متعمقة لتحديث الهياكل الأساسية العامة.

٥٠- وقدم نائب مدير مجلس الاستثمار لبنغلاديش تفاصيل إضافية بشأن التقدم الاقتصادي في بلده، فضلاً عن الإصلاحات وتدابير تشجيع الاستثمار التي اتخذت مؤخراً أو التي من المقرر اتخاذها في المستقبل القريب.

٥١- وهنأ مندوبو البلدان الأخرى الذين شاركوا في النقاش الأونكتاد على جودة استعراض سياسة الاستثمار القائم على إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وشجعوا الحكومة على تنفيذ توصياته. واعترف جميع المندوبين بدينامية اقتصاد بنغلاديش وإمكاناته الهائلة لاجتذاب قدر أكبر من التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وشدد بعض المندوبين على أن بإمكان النجاح الاقتصادي أن يدفع إلى المزيد من التعاون مع منطقتي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وشارك بعض المندوبين الآخرين في حوار بشأن قضايا إضافية مثل معايير سلامة العمل.

٥٢- ورحب أيضاً ممثلو القطاع الخاص باستعراض سياسة الاستثمار وتوصياته، وأعربوا عن تقديرهم للتقدم الكبير الذي أحرزه البلد وضرورة مواصلة السير على طريق الإصلاحات. وتحدثوا عن تجاربهم الإيجابية بوجه عام في مجال الاستثمار في بنغلاديش، وأعادوا التشديد على رسالة الاستعراض داعين إلى تنفيذ الإصلاحات الواردة فيه.

٥٣- وأشار مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد، في ملاحظاته الختامية، إلى فرصة بنغلاديش الاستراتيجية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق إعادة الهيكلة العالمية لأنشطة التصنيع. وسلط الضوء على ما يتبقى من تحديات رئيسية تتعلق بوضع

السياسات في مجال سياسة الاستثمار، بما في ذلك التنسيق بين السياسات، وتنمية المشاريع المحلية، والقضايا الاجتماعية والبيئية، والتعاون الإقليمي.

استعراض سياسة الاستثمار لمنغوليا

٥٤ - نظر الاجتماع في استعراض سياسة الاستثمار لمنغوليا (UNCTAD/DIAE/PCB/2013/3).

٥٥ - أشار الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية إلى استعراض سياسة الاستثمار كأداة لتحديد أولويات سياسة الاستثمار في منغوليا. وذكر الأمين العام بأن استعراض سياسة الاستثمار عرض إمكانات البلد في مجال الاستثمار فيما يتجاوز التعدين، ويشمل ذلك قطاعات كالسياحة، والخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية، وتصنيع المنتجات المتميزة، والماشية، والهياكل الأساسية. وأشاد بحكومة منغوليا لقيامها بالفعل باتخاذها إجراءات بناء على توصيات الاستعراض، وأعرب عن استعداد الأونكتاد لمساعدة البلد في تنفيذ الإصلاحات في المستقبل.

٥٦ - ورحب نائب وزير التنمية الاقتصادية في منغوليا باستعراض سياسة الاستثمار وأكد أنه ساعد بالفعل في تحسين البيئة المؤسسية والقانونية للاستثمار في البلد. وأكد على ما تبذله الحكومة من جهود مستمرة للإصلاح في مجال تيسر الأعمال التجارية، فضلاً عن السياسات الضريبية وإدارة الجمارك. ورحب بالدعم المتواصل المقدم من الأونكتاد، وسلط الضوء على توقعه بأن يكون استعراض سياسة الاستثمار لمنغوليا حافزاً للنمو، وأن تكون له تأثيرات كبيرة في التنمية المستدامة.

٥٧ - وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع بالأونكتاد الاستنتاجات الرئيسية لاستعراض سياسة الاستثمار. وشدد على أن بعض المجالات تتطلب إصلاحات سياساتية، وبخاصة فيما يتعلق بالتنفيذ (مثل المنافسة، والقضاء التجاري، والأراضي، والبيئة). وأشار إلى ثلاثة تحديات تعرقل حالياً تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر: وجود عدد قليل من بلدان المصدر التي تقدم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقلة الاستثمارات خارج مجال التعدين، وارتفاع مستوى تركّز الاستثمار الأجنبي المباشر في العاصمة، مع انخفاض التأثير الواقع على تنمية المناطق الأكثر فقراً. وأكد أنه يمكن اتخاذ الاستراتيجية الواردة في استعراض سياسة الاستثمار أداة لإصلاح هذه الاختلالات.

٥٨ - وأكد المدير العام لوكالة الاستثمار المنغولية أن البلد اتخذ بالفعل عدة تدابير لتحسين بيئة السياسات، وشمل ذلك اعتماد قانون جديد للاستثمار في عام ٢٠١٣ أزال القيود على دخول الاستثمارات الجديدة واستقرارها. كما أشار إلى إنشاء وكالة جديدة لتشجيع الاستثمار، وأعرب عن اهتمامه باستمرار التعاون مع الأونكتاد من أجل تحسين أنشطته. ولا تزال هناك خطوات أخرى يتعين اتخاذها، وبخاصة إبرام المزيد من معاهدات الاستثمار الثنائية، وإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية العامة، واعتماد سياسات جديدة لتنمية المهارات.

٥٩- وأكد مندوبو بلدان أخرى شاركوا في المناقشة أنه ينبغي أن تكون معالجة الهياكل الأساسية غير المناسبة أحد دواعي القلق الرئيسية للبلدان غير الساحلية مثل منغوليا. وهنأ المندوبون منغوليا بالإجماع على نجاحها في الانتهاء من استعراض سياسة الاستثمار، وشجعوا البلد على ضمان استدامة بيئة الاستثمار وقدرتها على التنبؤ.

٦٠- كما رحب ممثلو القطاع الخاص بتوصيات استعراض سياسة الاستثمار. وشددوا بصفة خاصة على ضرورة العمل على إيجاد أساليب لتحسين المشاورات مع القطاعين العام والخاص في عملية وضع السياسات المتعلقة بالاستثمار. وهنأوا السلطات المنغولية على التقدم الملحوظ الذي أحرزته، وأشاروا إلى ضرورة مواصلة السير على طريق الإصلاحات، ويشمل ذلك تنمية المهارات، وتنمية المشاريع، والتحديث التكنولوجي، وضرورة الاعتماد على المعايير الدولية لتحسين القدرة التنافسية الوطنية للشركات المحلية.

٦١- ولخص مدير شعبة الاستثمار والمشاريع الاستثمارية المستخلصة من المناقشات، والخطوات الرئيسية المنتظرة. وهنأ الحكومة على ما تبذله من جهود مستمرة لزيادة استدامة النظام القانوني وقدرته على التنبؤ التي ستساعد في ضمان الحد من تقلب تدفقات الاستثمار. كما أكد أن الانتهاء من استعراض سياسة الاستثمار جزء من عملية إصلاح أوسع نطاقاً، وأن الأونكتاد سيظل ملتزماً بمواصلة التعاون بتقديم المساعدة التقنية في كل من المجالات ذات الأولوية المشمولة بهذا التقرير.

استعراض سياسة الاستثمار لجمهورية مولدوفا

٦٢- نظر الاجتماع في استعراض سياسة الاستثمار لجمهورية مولدوفا (UNCTAD/DIAE/PCB/2013/5).

٦٣- أشاد نائب المدير العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية بحكومة جمهورية مولدوفا لالتزامها بعملية استعراض سياسة الاستثمار. وسلم بالتحديات الخاصة التي يواجهها البلد نتيجة لفقدان الكثير من القدرات الإنتاجية في أثناء المراحل المبكرة من التحول إلى اقتصاد السوق، والصعوبات الأخرى الناشئة عن كونه بلداً غير ساحلي صغيراً. غير أنه أشار إلى أن استعراض سياسة الاستثمار قد وقف على عدة قطاعات تتضمن فرصاً غير مستغلة للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكنها أن تدفع إلى إعادة النشاط للاقتصاد المولدوفي. ودعا الحكومة إلى إدماج سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

٦٤- وأعرب نائب وزير الاقتصاد، باسم الحكومة، عن امتنانه للأونكتاد لإجراء ممارسة استعراض سياسة الاستثمار، ورحب باستعراض سياسة الاستثمار بوصفه تقييماً حاسماً سيسهم في تحسين سياسات الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد. وذكر أن البلد أحرز تقدماً كبيراً في إقامة إطار حديث وجاذب للاستثمار بالاستناد إلى المعايير الدولية،

بما في ذلك تشريعات الاتحاد الأوروبي. وشدد على التزام الحكومة القوي بمبادئ اقتصاد السوق وحماية الملكية الخاصة.

٦٥- وعرض رئيس فرع سياسات الاستثمار بالأونكتاد الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لاستعراض سياسة الاستثمار. وأشار إلى أن أداء البلد في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني في أعقاب الأزمة المالية الدولية، وأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من حجمه، لم ينتشر بعد حتى الآن. وإزالة القيود التي تحجم إمكانات البلد في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، يقترح الاستعراض استراتيجية تتفق مع الأهداف الإنمائية الوطنية. فأوصى الاستعراض بتنمية الموارد البشرية عن طريق إصلاح نظام التعليم، وتحسين الهياكل الأساسية بعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية. كما دعا استعراض سياسة الاستثمار إلى تحقيق الامتياز في المجال التنظيمي. وأكد رئيس الفرع أن الأونكتاد يقدم بالفعل المساعدة إلى البلد في إعداد استراتيجية جديدة لتشجيع الاستثمار.

٦٦- وأكدت مديرة المنظمة المولدوفية لتشجيع الاستثمار والتصدير على الفائدة العائدة من استعراض سياسة الاستثمار، وذكرت أن الحكومة بدأت بالفعل تنفيذ العديد من توصياته. وحددت بعض القطاعات ذات الأولوية الجاري الترويج لها للحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتماشى مع تقييم استعراض سياسة الاستثمار، وتشمل تجهيز الأغذية، والنسيج، وصناعة السيارات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما سلط الضوء على بعض التغييرات التي حدثت مؤخراً في إدارتي الضرائب والجمارك من أجل تشجيع الاستثمار.

٦٧- وعلق مندوبو بلدان أخرى على استعراض سياسة الاستثمار، ورحبوا بتوصياته. وأشار بعض المندوبين إلى ضرورة مواصلة تحسين استقلال القضاء، وتعزيز جهود مكافحة الفساد، وتيسير سبل الوصول إلى الأراضي من أجل الاستثمارات الزراعية. كما أبرز بعض المندوبين الحاجة إلى ضمان الاتساق عند تصميم سياسات الاستثمار كما يؤكد على ذلك إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الذي وضعه الأونكتاد. وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بمتابعة التقدم الذي يحرزه البلد في تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار، وعرضوا تقديم المساعدة عند اللزوم.

٦٨- ورحبت حكومة جمهورية مولدوفا بتوصيات استعراض سياسة الاستثمار، مشيرة إلى أن المؤسسات ذات الصلة ستستفيد منها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ودعت الأونكتاد وغيره من الشركاء في التنمية إلى المساعدة في تنفيذ التوصيات.

٦٩- وفي الختام، شاطر رئيس فرع سياسات الاستثمار الدول الأعضاء مواقفها التي أبرزت التحسن في مناخ الاستثمار في مولدوفا وأتاحت فرصاً لتنويع الاستثمار في قطاعات

الاقتصاد الناشئة. وطمان ممثلي الحكومة إلى أن الأونكتاد على استعداد لتقديم المساعدة في تنفيذ توصيات الاستعراض.

دال - تسخير التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية الشاملة للجميع (البند ٥ من جدول الأعمال)

٧٠- قدمت أمانة الأونكتاد عرضاً عاماً للقضية الأساسية المتمثلة في كيفية استخدام سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز الابتكار الشامل وتحقيق التنمية الشاملة للجميع. وفي حين أن التقدم على مسار العلم والتكنولوجيا والابتكار قد أسفر عن تحقيق التنمية والنمو على الصعيد العالمي، فإن الفوائد لم تصل بعد إلى الجميع. وهذه مسألة مهمة في ضوء ارتفاع المستويات العالمية للفقر والبطالة، وتزايد الاختلالات في معظم البلدان، ووجود مجموعات مهمشة في بلدان عديدة، فكانت استفادة السكان المهمشين والضعفاء عادة أقل من غيرهم. وهي مسألة رئيسية للنقاش السياسي المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧١- وافتتح فريق النقاش أعماله بعرض قدمه رئيس قسم معلوماتية التنمية في مركز معلوماتية التنمية، بجامعة مانشستر، دافعاً بأنه يتعين توفير طرائق جديدة للابتكار أكثر شمولاً ومواتية للفقراء. وذكر أن تدخل السياسات العامة ضروري بالنظر إلى الإخفاق العالمي الواضح في استحداث الابتكارات الشاملة، أي تلك التي تفيد الفقراء والمستبعدين. ولا بد من وضع سياسات تدعم الذين يبتكرون من أجل القواعد الشعبية، وبخاصة للمساعدة في تسويق الابتكارات الشاملة وتوسيع نطاقها. ويشكل تمويل الطاقات الاستيعابية للمجموعات المنخفضة الدخل وتحسينها من أجل استخدام الابتكارات الشاملة، وتراكم الابتكارات عن طريق تطوير الابتكارات الحالية قضايا مهمة. ويتعين وضع رقم قياسي للابتكار الشامل من أجل توفير الأدلة على تأثير الابتكار في الشمولية.

٧٢- وعرض أستاذ كرسي نهرو بقسم الأعمال التجارية الهندية في جامعة كمبريدج سلسلة من حالات الابتكار الشاملة توضح كيفية التغلب على القيود القاسية والموارد المحدودة وصعوبات توسيع النطاق. ويتصف العديد من المبتكرين الهنود بأنهم مقتصدون، ومرنون، وشموليون. ويمثل الفقراء والذين يعيشون بأقل من ٩ دولارات يومياً سوقاً محتملة كبيرة. ولتنمية الروابط والشراكات بين صغار المبتكرين للقواعد الشعبية، والمنظمات الصغيرة، والجهات الأكبر صاحبة المصلحة في العلم والتكنولوجيا والابتكار (بما فيها الصناعات والحكومات) أهمية حاسمة للنجاح في توسيع نطاق هذه الابتكارات من أجل نشرها على نطاق واسع، وبالتالي زيادة تأثيرها.

٧٣- وأوضح مؤسس ورئيس منظمة "نظارات بدولار" (One Dollar Glasses) أن ١٥٠ مليون شخص في العالم يحتاجون إلى نظارات ولكنهم لا يستطيعون دفع ثمنها أو لا تتاح لهم فرصة الحصول عليها، وهذا يؤثر تأثيراً سلبياً على سبل معيشتهم. والهدف من مبادرة

"نظارات بدولار" هو توفير نظارات مرتفعة الجودة، تباع بأسعار ميسورة، وتصنع محلياً، وقوية، وتصمم حسب احتياجات كل فرد. ويتمثل الابتكار في هيكل إنتاج النظارات وتسليمها وتكلفتها. ويتطلب الإنتاج المحلي في البلدان النامية توفير التدريب وبناء الكفاءات المحلية عن طريق نموذج لتدريب المدربين. ويهدف البرنامج إلى تحقيق الاستفادة الاقتصادية. وقد اضطلعت حكومات البلدان النامية بدور مهم في التمكين من الاستخدام المحلي لهذا الابتكار عن طريق التعاون مع وزارات الصحة المحلية بشأن القضايا القانونية والتنظيمية.

٧٤- وفي أثناء المناقشة، عرض عدد قليل من المندوبين مبادرات لتحسين قدرة المجتمعات على التكيف مع تغير المناخ عن طريق ابتكار تكنولوجيا يشمل الأشخاص الناشطين في مجالي صيد الأسماك والزراعة. وكثيراً ما كان الهدف هو نقل الأنشطة الاقتصادية إلى القطاع النظامي. ولبي بعض هذه المبادرات احتياجات أشخاص لم يكونوا فقراء، ولكنهم كانوا تحت مستوى الطبقة المتوسطة مباشرة. وقدم ممثلان مانحان عرضاً عاماً لبعض المشاريع التعاونية المتعلقة بالابتكار الشامل التي يقدمان الدعم إليها. ويشكل العلم والتكنولوجيا والابتكار رافعة رئيسية لتحقيق التغيير الهيكلي وعنصراً أساسياً للتنمية. ويتعين دعم الابتكار الشامل بسياسات حكومية، وتشجيعه إلى جانب الابتكارات التي يغلب عليها الطابع التقليدي. ويتعين وضع الابتكار في قطاعي الصحة والتعليم كعنصر مهم في إعداد استراتيجيات تنمية البلدان. وذكر أنه ينبغي أن تربط السياسات الحكومية الابتكار بالسياسات الاجتماعية، وأنه ينبغي النظر إلى الابتكار من منظور واسع لا بوصفه مجرد بحث علمي وتطوير تكنولوجي. وذكر أحد المندوبين أن الإصدار التالي من دليل أوسلو ينبغي أن يتضمن الابتكار الشامل كنوع محدد من الابتكار. وفيما يتعلق بالسؤال عما للابتكار الشامل من تأثير في الحد من الفقر، فإن البيانات غير كافية باستثناء ما يستمد من أدلة غير رسمية ودراسات معزلة تتعلق بالهواتف المحمولة وتزايد الإدماج والتأثير الاقتصادي الإيجابي في البلدان النامية.

٧٥- وأشار فريق النقاش إلى أنه يتعين إحداث تغيير في نظرة أصحاب المصلحة للعلم والتكنولوجيا والابتكار على مستوى العالم، وبخاصة الابتعاد عن الابتكار ذي القيمة الاقتصادية البحتة، مع الاعتراف بالقيمة الاجتماعية للابتكارات التي ربما كانت صغيرة في نطاقها ولا تدر مكاسب ضخمة. غير أن عملية ابتكار يغلب عليها الطابع التشاركي بصدده نشوء حالياً، وتشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مصدراً لتمكين الابتكار، بما فيه الابتكار الشامل، وهذا يقلص العقبة التي تعترض الابتكار. وذكر أحد أعضاء فريق النقاش أن حقوق الملكية الفكرية النمطية لا تؤدي دوراً، حيث إن الابتكار يعتمد على أسلوب التمويل وعملية الإنتاج ونموذج العمل التجاري، ولا يوجد في الواقع أي شيء يمكن منحه براءة اختراع. فتفاصيل الابتكار، في حالة مبادرة "نظارات بدولار"، موضوعة على الإنترنت في المجال العام، بحيث لا يتسنى لأحد أن يلتمس أو يدعي امتلاكه لحقوق الملكية الفكرية فيما بعد. وتكون الأفضلية للحلول الموجودة والمتاحة دون قيود والتي لم تسجل لها براءة اختراع،

إذا كان الهدف أسرع/أفضل. وتبين التجربة أن استحداث الملكية الفكرية وامتلاكها لا يؤديان بوجه عام دوراً كبيراً في الابتكار الشامل.

٧٦- وكان الرد على الأسئلة التي طرحت بشأن ما إذا كان يمكن استحداث تنظيم المشاريع وتنميتها هو أن الفقراء ضد المخاطرة بطبيعتهم، وأن السبب الاجتماعي تحدد السلوكيات نحو المخاطرة والإخفاق. وذكر أحد أعضاء فريق النقاش أن النجاح في تشجيع الابتكار الشامل يستلزم تقديم الدعم السياسي إلى وسطاء الابتكار الذين يربطون بين القطاع الخاص (وبخاصة الشركات الصغيرة) وأسواق قاعدة الهرم. واقترح عضو آخر في فريق النقاش أن تنشئ الآليات المتعددة الأطراف صندوقاً عالمياً للابتكارات الشاملة من أجل المساعدة في الحد من الفقر.

٧٧- وقدمت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية عرضاً عاماً لمختلف العمليات الجارية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمداولات السياسية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسيشكل موجز الاجتماع إسهاماً مفيداً في العمليات الجارية في نيويورك، وبخاصة الاجتماعات المقبلة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٤.

هاء- تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٨- قدم مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات عرضاً لحالات التآزر المنشأة والمنجزة في أعمال الأونكتاد بشأن قضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما هو مبين باستفاضة في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات: تقرير عن أنشطة عام ٢٠١٣، جرى التركيز على النتائج مع إيلاء عناية خاصة للتأثير على أرض الواقع باستخدام أدوات جديدة، من بينها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتحسين الكفاءة، والتنمية المتواصلة للقدرة البشرية. وأجريت بحوث وتحليلات عن طريق تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٣، وأجريت دراسات بحث القضايا الجنسانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة. وقدمت المساعدة التقنية عن طريق تنفيذ توصيات تقرير التكنولوجيا والابتكار الصادر عن الشعبة، وسلسلة استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومن خلال برامج بناء القدرات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وشمل المستفيدين في عام ٢٠١٣ كلاً من أذربيجان، وأوروغواي، وبنما، وبيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والصين، وعمان، وغانا، وموزامبيق. ونفذت أنشطة لبناء القدرات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتنظيم النساء للمشاريع وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإصلاح قانون التجارة الإلكترونية وفقاً للجدول الزمني لبرنامج كل منها.

٧٩- وركزت أنشطة بناء توافق الآراء على العمل المشترك مع شركاء الأمم المتحدة الداخليين والخارجيين. وأنتجت الإسهامات المعدة لما بعد عام ٢٠١٥ بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وتناول اجتماع الاستعراض الوزاري السنوي، بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قضايا السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وأعدت الشعبة، داخل الأونكتاد، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع، وشاركت مع شعبة الاستثمار والمشاريع في أعمال هذه اللجنة بتقديم إسهامات خاصة بشأن موضوع الابتكار الشامل. وكان الأونكتاد جهة التنسيق لأنشطة الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ومنسق منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فضلاً عن إسهامه في الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت؛ وشارك في جميع هذه الأنشطة العديد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها. وشكل نشاط ضخم لبناء توافق الآراء دعماً للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي أسفرت دورتها الستون المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٣ عن إصدار قرارين اعتمدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي (العلم والتكنولوجيا والابتكار والقمة العالمية لمجتمع المعلومات) وقرارين اعتمدهما الجمعية العامة (العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية).

٨٠- وسينصب التركيز في الفترة القادمة على تعزيز التآزر بين أركان العمل، وبخاصة عن طريق الربط بين البحوث والتعاون التقني. وبتزايد الطلب على وضع برنامج عمل يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين أن أعمال العلم والتكنولوجيا والابتكار ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تهيئ فرصاً مستمرة للتداول بشأن الاهتمامات السياسية الدولية. فعلى سبيل المثال، من المقرر عقد حدث رفيع المستوى، بمناسبة العيد الخمسين للأونكتاد، لخفض تكلفة التحويلات ودور الخدمات النقدية المتنقلة.

٨١- وأفاد مدير شعبة الاستثمار والمشاريع عن التقدم المحرز في تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع. ويصف العرض، الذي يعتمد على مشروع شعبة الاستثمار والمشاريع: النتائج والتأثير - تقرير عام ٢٠١٤، الإنجازات الرئيسية والتأثير الناجم عن أداء الولايات التي صدر بها تكليف في أكرادو.

٨٢- وركز العرض على إنجازات الشعبة عن طريق تنفيذ "الإدارة القائمة على النتائج بمفهومها الموسع"، أي الإدارة التي لا تركز على النتائج فحسب، وإنما أيضاً على ما للأنشطة الجارية من تأثير (النتائج المتوسطة والطويلة الأجل). ووصف المدير الاستراتيجية المعتمدة، وأبرز دور المبدئين اللذين اعتمدهما الشعبة، وهما تعميم التنمية المستدامة في وضع سياسات الاستثمار على أعلى مستوى، والاستثمار في قدرات الفقراء ومن أجل الفقراء ومع الفقراء. وأشار إلى أن نهج الإدارة القائمة على النتائج بمفهومها الموسع معترف به كممارسة فضلى من المراجعين والمقيمين المستقلين، بمن فيهم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش

المشترك. وعرض تجارب تبيين التأثير وتعلق بجميع منتجات وأنشطة الشعبة الرئيسية التي لا غنى عنها. ولخص إطار تقييم أداء الشعبة للرهنة على أهمية وجوده وفعالية وكفاءة وتأثير منتجتها وأنشطتها، وهو مدرج في المرفق بالتقرير. كما وجه الانتباه إلى قائمة شركاء الشعبة الرئيسيين ودورهم في دعم جهودها الرامية إلى تعميم التنمية المستدامة في وضع السياسات.

٨٣- وسلمت الوفود، في المناقشات التي أعقبت ذلك، بالتقدم المحرز في سبيل الإبلاغ عن تأثير الأنشطة في مجال الاستثمار والمشاريع نتيجة لتطبيق الإدارة القائمة على النتائج بمفهومها الموسع. وأشارت بعض الوفود إلى أن هذه الممارسة تشجع الشفافية في الإنجازات التي تحقّقها أنشطة البرامج، كما أنها تتيح للبلدان قياس أدائها على أسس مرجعية في تنفيذ الأنشطة، مُشكّلةً بذلك أداة قوية لبناء القدرات. ودعا ممثلو بعض المجموعات الإقليمية شعبة الاستثمار والمشاريع إلى مواصلة العمل في هذا الاتجاه، وإلى الاستمرار في نشر تأثير عملها من أجل التنمية. وأكد عدة مندوبين التأثير الإيجابي لعمل الشعبة على عملية التنمية في بلدانهم، وبخاصة عن طريق برامج مثل استعراضات سياسة الاستثمار، وإمبريتيك، وتيسر الأعمال التجارية (التنظيم الإلكتروني) والإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وأبرزت وفود عديدة الجهود التي تبذلها الشعبة لترجمة تحليلها للسياسات إلى برنامج عمل ملموس.

٨٤- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى ضرورة مواصلة تعزيز التآزر بين أركان العمل، وبخاصة عن طريق تحسين التنسيق الداخلي ومواءمة البحوث مع أنشطة التعاون التقني. ويتمثل الهدف من ذلك في تحسين التوعية وتأثير التوصيات. ويُلمس تحسين التنسيق فيما بين التقارير الرئيسية من أجل تعزيز الأثر الإنمائي. وينبغي تسليط المزيد من الضوء على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أن الجهود التي تبذلها الأمانة في مجال الإدارة القائمة على النتائج تستحق الإشادة، وشجع على مواصلة هذه الجهود.

٨٥- وأعرب بعض المندوبين عن تقديرهم للعمل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وعن دعمهم للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأشاروا إلى أهمية تلبية احتياجات الأطفال من التعليم. وكان تحليل سياسات الاستثمار مفيداً جداً، وكذلك كانت أنشطة برنامج إمبريتيك. والعمل المتعلق بالموانئ جدير بالتنويه، أما العمل المتعلق بسياسات النقل والموانئ، مع الإشارة إلى قضايا الاستدامة، فيتطلب دراسة أكثر تعمقاً. واجتذبت العمل المتعلق بسلاسل القيمة اهتماماً بالغاً. وأشار مندوب آخر إلى أهمية المساعدة التقنية المقدمة وشجع المانحين، بالنظر إلى الفوائد العائدة منها، على تقديم دعمهم لأنشطة كلتا الشعبتين.

٨٦- وذكر أحد المندوبين أن التنمية المستمرة للاقتصاد العالمي والدور المهم للتكنولوجيا يلفتان الانتباه إلى عدم توازن هاتين العمليتين، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تهميش بعض البلدان. وينبغي أن يتبع تعزيز التعاون تحسيناً لإبراز أنشطة البرامج. وللبرلمانيين دور مهم في ذلك، ويتعين التوسع في إشراكهم. وسلط مندوب آخر الضوء على فوائد التنظيم

الإلكتروني، وطلب إيضاحات بشأن الفرق بين تقرير التكنولوجيا والابتكار، وسلسلة استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأوضحت الأمانة أن التقرير نشاط بحثي يجري كل سنتين.

٨٧- وأشار أحد المندوبين إلى المشاكل الخاصة التي تواجهها الدول الصغيرة. وذكر أن المشاكل الواضحة المتعلقة بالدخل والتجارة مطروحة بشكل مفرد، بينما تكمن السمات الفارقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في القدرة على تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار والتحرك إلى الأمام في عملية التنمية. وتركيز الأونكتاد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالغ الفائدة للبلدان الصغيرة، حيث إن معظم مؤسساتها تدرج تحت هذه الفئة. وعلق مندوب آخر على المستوى الرفيع من الشفافية في عمل الأمانة. ودعي المانحون إلى مواصلة تقديم المساعدة ضماناً لاستمرار الأنشطة التي تلقى مستوى رفيعاً وواضحاً من الارتياح بين جميع الدول الأعضاء. وأشار مندوب آخر إلى مدى اتساع تأثير بحوث الأونكتاد، وأيد تحسين وزيادة التفاعل والعمل المشترك مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

٨٨- وعلق بعض المندوبين على عدم وجود ترجمات إلى الفرنسية للوثائق المعروضة. كما أنه بينما عُرضت الإنجازات عرضاً جيداً، فلم ينطبق ذلك على التحديات، ومن ثم لا تستطيع الدول الأعضاء أن تنظر في تقديم المساعدة. وأكد أحد المندوبين أن الأونكتاد يحتاج إلى تحسين معلومات الاتصال به التماساً لتحسين الشفافية. وأشارت الأمانة إلى المشاكل الأساسية المتعلقة بالموارد فيما يتصل بالترجمات. كما وأوضحت الأمانة بشأن النقطة الثانية أن النشاط والحل الرئيسيين يتمثلان في إدراج الشراكات كمبدأ رئيسي. ويزداد عدد الحلقات الدراسية والتقارير والمشاريع التقنية المشتركة، وتتحول إلى المعيار السائد لأنها تحدث تأثيراً أفضل، وكذلك لأنها أكثر فعالية في استخدام الموارد.

واو- مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة

٨٩- أقرت اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التالية السابعة للجنة (انظر المرفق الأول). وفيما يتعلق بالبندين الموضوعيين ٤ و ٥ من مشروع جدول الأعمال المؤقت، اتفقت اللجنة، وفقاً لممارستها السابقة وعملاً بالفقرة ٢٠٤ من اتفاق أكر، على أن يبيت فيهما مجلس التجارة والتنمية بناء على توصية من مكتب المجلس، قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ عقد الدورة المقبلة السابعة للجنة.

منتدى الاستثمار العالمي ٢٠١٤

٩٠- قدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع، في إطار هذا البند، إحاطة بشأن حالة التحضيرات لمنتدى الاستثمار العالمي المقبل لعام ٢٠١٤ (١٣-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٩١- افتتح ميخائيل خفوستوف (بيلا روس)، رئيس لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية دورتها الخامسة، الدورة السادسة للجنة في قصر الأمم، في جنيف، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٩٢- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الأشخاص التالية أسماؤهم لعضوية مكتبها:

الرئيس: السيد إدواردو سبيريسن - يورت (غواتيمالا)

نواب الرئيس: السيدة سيسيليا ب. ريبونغ (الفلبين)

السيد فيصل سويس (المغرب)

السيدة ديورا ماريا بونسي أوغالديس (غواتيمالا)

السيد تاكو ستوبيلس (هولندا)

السيدة فيرا فوخرس (النمسا)

المقرر: السيد هاريللا غوغا (ألبانيا)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٩٣- أقرت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/23). وهكذا، كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تقارير اجتماعات الخبراء
- (أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن دورته الثانية، ١٩-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤
- (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثلاثين، ٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
- ٤- تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية: استحداث الوظائف عن طريق تنمية المشاريع
- ٥- تسخير التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية الشاملة للجميع
- ٦- تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

دال - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية (البند ٨ من جدول الأعمال)

- ٩٤- أذنت اللجنة، في جلستها العامة الختامية، للمقرر بأن يقوم، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. وسيقدم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الأول

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة الاستثمار
والمشاريع والتنمية

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تقارير اجتماعات الخبراء
- ٤- (انظر الفقرة ٨٩ من هذا التقرير)
- ٥- (انظر الفقرة ٨٩ من هذا التقرير)
- ٦- التقرير المرحلي عن تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

المرفق الثاني

الحضور^(٣)

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في اللجنة:

الجزائر	الاتحاد الروسي
جمهورية تنزانيا المتحدة	إثيوبيا
الجمهورية الدومينيكية	الأردن
جمهورية الكونغو الديمقراطية	إستونيا
جمهورية مولدوفا	إكوادور
رومانيا	ألبانيا
زامبيا	ألمانيا
زمبابوي	إندونيسيا
السنغال	أنغولا
السودان	أوغندا
سويسرا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
شيلي	إيطاليا
الصين	باراغواي
العراق	باكستان
عمان	البرازيل
غانا	بربادوس
غواتيمالا	بنغلاديش
الفلبين	بنن
فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)	بوتان
فنلندا	بوروندي
فييت نام	البوسنة والهرسك
قطر	بولندا
الكاميرون	بيرو
كندا	بيلاروس
كوبا	ترينيداد وتوباغو
كوت ديفوار	تشاد
ليبيا	توغو

(٣) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/INF.6.

ليتوانيا	ميانمار
مالي	النمسا
مدغشقر	نيبال
مصر	النيجر
المغرب	نيجيريا
المكسيك	الهند
المملكة العربية السعودية	هولندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية
منغوليا	اليابان
موريشيوس	اليمن
	اليونان

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اللجنة:

مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
أمانة الكمنولث
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٣- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في اللجنة:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها وبرامجها التالية ممثلة في اللجنة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
مركز التجارة الدولي

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اللجنة:

الفتة العامة
مهندسو العالم
المنظمة الدولية لأرباب الأعمال
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
الفتة الخاصة
المعهد الدولي للمحيط